الأمم المتحدة S/2012/280

مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2012
Arabic
Original: English

تقرير خاص للأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/15)، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عن الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. ويغطي هذا التقرير المستجدات الرئيسية التي شهدتها غينيا – بيساو منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والجهود التي يجري بذلها في الوقت الراهن لاستعادة النظام الدستوري في البلد.

ثانيا – المستجدات في غينيا – بيساو

ألف – آخر مستجدات الحالة السياسية

٢ – قامت عناصر من القوات المسلحة في غينيا – بيساو عشية ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بانقلاب عسكري في البلد. وأعلنت العصبة العسكرية في بيان صدر في ١٣ نيسان/أبريل اعتقال الرئيس المؤقت، رايموندو بيريرا، ورئيس الوزراء، كارلوس غوميز جونيور، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، الفريق أول أنطونيو إندجاي. ولا يزال رئيس المحكمة العليا، ورئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، وثلاثة وزراء مختبئين في بيساو، بينما لا يزال مكان المدعي العام غير معروف.

٣ – ووقعت هذه الأحداث على خلفية توتر العلاقات بين القيادتين العسكرية والسياسة في البلد، وتصاعُد التوترات الناشئة عن رفض خمسة من المرشحين الرئاسيين التسعة لنتيجة الجولة الأولى من الانتخابات التي أجريت في ١٨ آذار/مارس. فحسب النتائج التي أعلنتها اللجنة الوطنية للانتخابات، أحرز كارلوس غوميز جونيور، مرشح الحزب الحاكم، الحزب

010512 010512 12-32473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر (الحزب الأفريقي)، ٤٨,٩٧ في المائة من الأصوات، وحصل الرئيس السابق، كومبا يالا، الذي يدعمه حزب التجديد الاجتماعي، على ٢٣,٣٦ في المائة من الأصوات، بينما حصل المرشحون السبعة الباقون مجتمعين على أقل من ٣٦ في المائة من الأصوات. وادعى المرشحون الخمسة، وهم كومبا يالا، وسيريفو نامادجو، النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية وعضو الحزب الأفريقي، وهنريك روزا، الرئيس المؤقت السابق، وهو مرشح مستقل، وألفونسو تي، مرشح الحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية، وسيريفو بالدي، مرشح حزب الخلاص الاشتراكي الديمقراطي الغيني، أن الانتخابات طالها التزوير، بالرغم من تقييم مراقبين دوليين، بما فيهم الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بأن الانتخابات كانت نزيهة وموثوقا بها. وفي ٧ نيسان/أبريل، رفضت المحكمة العليا في غينيا - بيساو بدورها مزاعم التزوير التي ذكرها المرشحون الرئاسيون.

٤ - وتفاقمت التوترات بعد أن أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في ١١ نيسان/أبريل أن الجولة الثانية من الانتخابات ستجرى في ٢٩ نيسان/أبريل بين رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور وكومبا يالا. وأكد السيد يالا، قبل ساعات من وقوع الانقلاب، في حديث للصحفيين باسم المرشحين الخمسة المعترضين على نتيجة الجولة الأولى، أنه لن يشارك في انتخابات الإعادة، وحذر من القيام بحملات انتخابية للإعادة التي كان من المقرر أن تبدأ في ١٣ نيسان/أبريل.

٥ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، ذكر قادة الانقلاب، الذين سموا أنفسهم ''القيادة العسكرية''، أنهم قاموا بهذا الانقلاب بسبب وجود ''اتفاق سري'' مزعوم بين حكومتي غينيا - بيساو وأنغولا تُنشر بموجبه قواتٌ أنغولية في غينيا - بيساو تحت ولاية الاتحاد الأفريقي. وذكروا أيضا أنهم ''ليس لديهم طموح للسلطة''، وإنما ''اضطروا إلى هذا التصرف دفاعا عن أنفسهم ضد محاولات الحكومة القضاء على القوات المسلحة لغينيا - بيساو''. وبيَّنت ''القيادة العسكرية'' أهدافها المباشرة على النحو التالي: (أ) تذليل العقبات أمام إصلاح القطاع الأمني؛ (ب) مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها من أجل استعادة الصورة الداخلية والخارجية للبلد وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي؛ (ج) معالجة ثقافة الإفلات من العقوبة؛ (د) كفالة استمرارية عملية بناء دولة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

٦ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، عقب دعوة وجهتها ''القيادة العسكرية'' إلى جميع الأحزاب السياسية، بدأ ممثلو ٢٣ من هذه الأحزاب، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي،

والأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان، سلسلة من المشاورات مع المجلس العسكري لمناقشة كيفية استعادة النظام الدستوري في البلد. ولم يرسل الحزب الأفريقي الحاكم، ممثلا له إلى هذا الاجتماع. وتركزت المناقشات على اقتراحين قدمهما المشاركون، هما: (أ) اعتماد ''مرحلة انتقالية دستورية'' يُتوخى خلالها استعادة النظام الدستوري عن طريق تعيين الرئيس المؤقت الحالي للجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا، وقيام الحزب الأفريقي بترشيح رئيس وزراء غير رئيس الوزراء غومييز جونيور، وتشكيل حكومة تضم جميع الأحزاب؛ و (ب) اعتماد ''مرحلة انتقالية غير دستورية'' تتضمن حل الجمعية الوطنية وإنشاء مجلس انتقالي وطني، وتعيين رئيس انتقالي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية يرأسها رئيس وزراء انتقالي.

٧ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، قام وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة رئيس مفوضية الجماعة، السيد كادري ديزيريه ويدراوغو، بزيارة بيساو، وعقد اجتماعات مع ''القيادة العسكرية''، والمرشحين الرئاسيين الخمسة، ووفد من الحزب الأفريقي. وأكد وفد الجماعة الاقتصادية من جديد إدانة الجماعة للانقلاب ودعا إلى استعادة النظام الدستوري فورا وإطلاق سراح جميع المسؤولين المعتقلين. وقام السيد ويدراوغو، عقب هذه الاجتماعات، بإبلاغ ممثلي الخاص وممثل الاتحاد الأفريقي في بيساو أن الوفد تلقى تأكيدات من ''القيادة العسكرية'' بأنها ستستعيد النظام الدستوري. وأفاد أيضا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وافقت على مساعدة المجلس العسكري في وضع طرائق لاستعادة الحكم الدستوري.

٨ - وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الجماعة الاقتصادية، قام ممثلو المجلس العسكري و ٢١ حزبا من الأحزاب السياسية الـ ٢٣، في ١٧ نيسان/أبريل، بالتوقيع على اتفاق لتحقيق الاستقرار والحفاظ على النظام الدستوري والديمقراطي ينص على اعتماد ترتيب انتقالي سياسي غير دستوري يستمر لفترة عامين. وينص هذا الاتفاق، الذي يُتوقع أن يدخل حيز التنفيذ عقب تنصيب رئيس انتقالي، على حل الجمعية الوطنية، وإنشاء مجلس وطني انتقالي، وعودة العسكر إلى ثكناتهم. وعلاوة على ذلك، ينص الاتفاق على استمرار العمل بنظام العدالة المدنية والعسكرية القائم، والتسلسل القيادي العسكري الراهن، ويوضح أن السبب وراء انقلاب ١٢ نيسان/أبريل كان رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ أبريل وجهها إليّ السيد كارلوس غوميز جونيور، بصفته رئيس الوزراء (S/2012/254، المرفق الثاني)، طلب فيها أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية نشر قوة لحفظ السلام في غينيا - بيساو. وهذا يتناقض مع البيان الذي أصدره المجلس العسكري في ٢٣ نيسان/أبريل، وبرر فيه إقدامه على الانقلاب العسكري بوجود ''اتفاق سري'' مزعوم بين حكومة غينيا - بيساو وأنغولا، كما ذُكر في الفقرة ٥ أعلاه.

٩ - وأعلن المجلس العسكري وحلفاؤه من الأحزاب السياسية في ١٩ نيسان/أبريل أن الرئيس المؤقت للجمعية الوطنية، الذي هو أيضا واحد من المرشحين الخمسة المعترضين على نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، السيد سيريفو نامادجو، سيعين رئيسا انتقاليا، بينما سيعيَّن السيد سوري دجالو، رئيس حزب التجديد الاجتماعي بالنيابة، رئيسا للمجلس الانتقالي الوطني. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أنكر السيد نامادجو أن يكون قد استشير في هذا الشأن وأكد أنه يحبذ العودة إلى النظام الدستوري، قائلا إن استبعاد حزبه من العملية غير مقبول. وأعلن أيضا أنه سيبدأ في ٢١ نيسان/أبريل مشاورات مع الأطراف المعنية الوطنية، بما في ذلك الأحزاب غير الممثلة في البرلمان والمجتمع المدني.

١٠ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، عقد السيد نامادجو اجتماعا للمكتب البرلماني حضره الحزب الأفريقي؛ غير أن الحزب رفض المشاركة في المشاورات. كما عقد مشاورات مع ''القيادة العسكرية''، والأحزاب غير الممثلة في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، تحضيرا لمناقشات ستجرى في اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية قبل انعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقرر عقده في ٢٦ نيسان/أبريل في أبيدجان، على حد قوله. وفي تلك الأثناء، أعلنت الأركان العامة للقوات المسلحة في ٢٢ نيسان/أبريل أنها أقامت منتدى مفتوحا على مدار الساعة في مقر الأركان العامة للقوات المسلحة لأفراد الجمهور الراغبين في مناقشة الحالة في البلد.

١١ - وفي غضون ذلك، تفاقمت داخل الحزب الأفريقي إثر الانقلاب حدة التوترات التي ظهرت في الفترة التي سبقت اختيار مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية لـ ١٨ آذار/مارس. واعترض الرئيس المؤقت للبرلمان، سيريفو نامادجو، ووزير الدفاع، بسيرو دجا، بتأييد من بعض أعضاء الحزب، على عملية الاختيار التي أدت إلى تعيين زعيم الحزب، السيد كارلوس غوميز جونيور، مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية. ولذا، قرر كلا المسؤولين الترشح للانتخابات كمرشحين مستقلين في تحد للحزب. ومما زاد من حدة التوترات داخل الحزب قرار السيد نامادجو الالتحاق بمجموعة المرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية المعترضين على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة الدائمة التابعة للمكتب السياسي للحزب بيانا أعلنت فيه سحب ثقتها من السيد نامادجو. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت جماعة من أعضاء الحزب المؤيدين للسيد نامادجو اعتزامهم عقد اجتماع في مقر الحزب، بيد أن محاولاتهم دخول مقر الحزب لقيت مقاومة من أعضاء الحزب الآخرين المؤيدين للسيد غوميز جونيور. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصدرت جماعة من الأشخاص وصفوا أنفسهم بأنهم قادة الاحتجاج داخل الحزب، بيانا اتهموا فيه السيد غوميز جونيور بارتكاب عدة انتهاكات، منها المحسوبية والتلاعب بالعدالة والفساد.

باء – آخر مستجدات حالة حقوق الإنسان

١٢ – ذكرت التقارير عدة حالات من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان منذ وقوع الانقلاب، بما في ذلك حالات من الاحتجاز التعسفي، وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز، وتقليص الحق في الأمن الشخصي والحق في حرية التعبير والحركة والتجمع. وظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (مكتب الأمم المتحدة) على اتصال مع القادة العسكريين في البلد لتذكيرهم بمسؤوليتهم عن ضمان سلامة المسؤولين المحتجزين وطلب السماح بزيارتهم. وفي ١٤ نيسان/أبريل، سمحت ''القيادة العسكرية'' للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وتزويدهما بالأدوية وغير ذلك من الأمتعة الشخصية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، سُمح للمكتب في نهاية المطاف بالوصول إلى جميع المحتجزين. ولم يُسمح للمحتجزين بالاتصال بأسرهم أو الحصول على تمثيل قانوني، وإن سمح العسكريون بإيصال الغذاء والملابس التي تأتي بها الأسر إلى المحتجزين.

١٣ – وذُكر أن أفرادا من القوات المسلحة قاموا بتخريب ونهب مساكن جميع المحتجزين والموظفين العموميين المختبئين. كما أخذوا مركباتهم وأمتعتهم الشخصية. وألقي القبض على اثنين على الأقل من الضباط العسكريين والوزير المكلف بشؤون قدماء المحاربين في بلدة فاريم الشمالية، في إقليم أويو، وهم محتجزون حاليا في الثكنات العسكرية الواقعة في مانسوا، شمال بيساو. كما اشتكى إلى مكتب الأمم المتحدة ممثلون للحزب الأفريقي الحاكم وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من أعمال التخويف التي يرتكبها العسكريون، غير أن ''القيادة العسكرية'' نفت هذه الادعاءات.

١٤ – وفي ١٣ نيسان/أبريل، ألقي القبض على صحفي مرتبط بمدونة إخبارية وتعرض للضرب المبرح، وصودرت معداته. كما ألقي القبض على مغنية كانت تؤيد الحملة الانتخابية للحزب الأفريقي، وكانت موجودة في مسكن السيد كارلوس غوميز جونيور عند وقوع الانقلاب وتعرضت للضرب. وأطلق سراحها هي والصحفي في ١٣ نيسان/أبريل. وفي ١٥ نيسان/أبريل، فرق العسكريون بعنف مسيرة نظمتها جماعة من الشباب احتجاجا على الانقلاب، مما أسفر عن إصابة أحد المدنيين بجروح خطيرة.

١٥ – وفي ١٨ نيسان/أبريل أدانت منظمة مراسلون دون حدود القيود المفروضة على الحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك التهديدات الموجهة إلى الصحفيين والتعتيم الإخباري وفرض الرقابة على وسائط الإعلام، وحثت المنظمة المجلس العسكري على إرجاع حق وسائط الإعلام في نقل الأخبار بحرية. وفي اليوم نفسه، أذن المجلس العسكري بإعادة فتح

الحدود، بما في ذلك المطار والموانئ. وبينما تبدو بيساو وبقية البلد هادئة، لا يزال الجو متوترا وهشا، وقد نزح عدد كبير من الناس من بيساو إلى المناطق الداخلية من البلد.

جيم – آخر مستجدات الحالة الاجتماعية والاقتصادية

١٦ – رغم أن معظم محطات الوقود والمتاجر ظلت مفتوحة، فإن بعضها لم تفتح أبوابها إلا بين الحين والآخر منذ وقوع الانقلاب، مخافة التعرض للنهب. وظلت مصارف البلد مغلقة في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ نيسان/أبريل. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أعلن المجلس العسكري أن مرتبات الموظفين لن تدفع على النحو المقرر بسبب عدم وجود حكومة في البلد. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك سلبيا على موسم تجارة جوز الكاجو، ذي الأهمية الحيوية للاقتصاد ولمعيشة السكان.

١٧ – وأثرت الأزمة السياسية أيضا على الخدمات الصحية والسجون ومراكز الاحتجاز، التي لم تعد تعمل بشكل كامل بسبب كثرة غياب الموظفين. وتقوم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي بتقديم مساعدات إنسانية تشمل الوقود والأغذية ومياه الشرب ولوازم الجراحة وغير ذلك من السلع الأساسية للمستشفى الرئيسي والسجون ومراكز الاحتجاز.

ثالثا – ردود الفعل على الانقلاب العسكري

١٨ – رد أهالي غينيا – بيساو بسرعة على الانقلاب وما اتخذه المجلس العسكري من إجراءات بعد ذلك. ففي ١٤ نيسان/أبريل، أصدر الحزب الأفريقي بيانا أدان فيه الانقلاب ودعا إلى الإفراج عن زعمائه وإعادتهم إلى مناصبهم بدون شروط. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أدان الانقلاب اثنان من اتحادات نقابات العمال في البلد، هما الاتحاد الوطني لعمال غينيا والاتحاد العام لنقابات العمال المستقلة، ووجها دعوة لجميع العمال للتوقف عن العمل إلى أن يعود النظام الدستوري. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أصدر المرشحون الخمسة للانتخابات الرئاسية المعترضون على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات بيانا أدانوا فيه الانقلاب، وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدر الأساقفة الكاثوليك في كل من بيساو وبافاتا بيانا يعارض الإجراءات العسكرية واستعمال القوة لحل المشاكل ويدعو إلى احترام سيادة القانون والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أدانت رابطة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو بدورها الانقلاب والاتفاق السياسي الذي وقعه المجلس العسكري وحلفاؤه السياسيون، وطالبت بالإفراج عن جميع المحتجزين وإعادة النظام الدستوري.

١٩ - ويجمع المجتمع الدولي، بما فيه الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام ومجلس الأمن والشركاء الثنائيون، على إدانته لانقلاب ١٢ نيسان/أبريل ودعوته إلى الاستعادة الفورية للنظام الدستوري والإفراج عن المسؤولين المحتجزين. ودعوت من جهتي القوات المسلحة لغينيا - بيساو إلى الإفراج فورا ودون شروط عن جميع المحتجزين، وضمان سلامة وأمن عامة السكان، وكذلك أعضاء المجتمع الدولي في غينيا - بيساو. ورفض الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي الاتفاق الذي وقعه المجلس العسكري و ٢١ حزبا سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك، علق الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية مشاركة غينيا - بيساو في أنشطتهما، في حين علق مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي العمليات الإنمائية في البلد إلى حين الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري. وأعلن الاتحاد الأوروبي، الذي كان قد علق سابقا معظم المعونة التي يقدمها إلى غينيا - بيساو في أعقاب الانتهاك العسكري للنظام الدستوري في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عن إعادة النظر فيما تبقى من المعونة التي يقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، أوقف صندوق بناء السلام بشكل مؤقت المدفوعات التي يقدمها في شكل دعم مباشر للحكومة.

٢٠ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، وصلت بعثة تقنية عسكرية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو للعمل مع المجلس العسكري بشأن طرائق للاستعاضة بقوة حراسة تابعة للجماعة عن البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح القطاع الأمني التي ستغادر البلد. وجاء ذلك في أعقاب اتفاق أُبرم بين حكومة أنغولا والجماعة في ٢٠ نيسان/أبريل لمراقبة وضمان الانسحاب الآمن والسلمي للبعثة التقنية الأنغولية. ويقوم فريق البعثة التقنية الأنغولية الذي يبلغ قوامه ٢٠٠ فرد، والذي كان موجودا في غينيا - بيساو من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في إطار اتفاق للدعم التقني، بالانسحاب من البلد في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة أنغولا بإنهاء الاتفاق بسبب استمرار الانتقادات الصادرة عن القيادة العسكرية في غينيا - بيساو فيما يتعلق بأهداف البعثة. وفي اجتماع عقد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في ٢٤ نيسان/أبريل، قال المجلس العسكري إنه يرفض على أي حال قوة الحراسة المقترحة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي كان من المتوقع أيضا أن تكون بمثابة قوة لتحقيق الاستقرار على النحو المتوخى في خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بمُبرر أنه لا يمكن أن يبت بمسألة وصول قوة تحقيق الاستقرار هذه إلا القيادة السياسية في غينيا - بيساو، عندما تتسلم السلطة.

رابعا – الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل حل الأزمة

٢١ – في إطار الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة في حل الأزمة السياسية الناشئة عن الانقلاب العسكري، شرع ممثلي الخاص لغينيا – بيساو في إجراء جولة مكثفة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك البرلمانيون والوزراء، و ''القيادة العسكرية''، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني. وأعرب جميع أصحاب المصلحة الوطنيون عن دعمهم لتسوية يُتوصل إليها عن طريق التفاوض تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٢ – ويواصل ممثلي الخاص أيضا عقد اجتماعات تشاورية منتظمة للشركاء الدوليين في بيساو لتبادل المعلومات وضمان وجود تنسيق أكثر فعالية للجهود الدولية الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري في البلد.

٢٣ – وفي ٢٤ نيسان/أبريل، حضر ممثلي الخاص اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود على المستوى الوزاري في أديس أبابا للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالحالة في غينيا – بيساو. وأكد المشاركون في الاجتماع على الحاجة الماسة إلى ضمان تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة البلد إلى النظام الدستوري. وفي البيان الذي صدر في أعقاب الاجتماع، طلب مجلس السلام والأمن إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الدعوة على نحو عاجل، في إطار تشاور وتنسيق متعددي الأطراف بشأن تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو، إلى عقد اجتماع يضم أصحاب المصلحة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لوضع استراتيجية شاملة بغية تيسير التوصل إلى حل سريع ودائم. وطلب المجلس أيضا إلى المفوضية، في ضوء رفض قادة الانقلاب الرد إيجابيا على الطلبات المقدمة من المجتمع الدولي لاستعادة النظام الدستوري، أن تقوم بإعداد قائمة بأسماء جميع أعضاء المجلس العسكري ومؤيديهم العسكريين والمدنيين وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء بعد إجراء المشاورات الضرورية، من أجل تطبيق تدابير في حق كل فرد على حدة. وفي الوقت نفسه، أجرى ممثلي الخاص مشاورات منفصلة في أديس أبابا مع أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تناولت الكيفية الأمثل التي يستطيع بها المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

٢٤ – وفي ٢٦ نيسان/أبريل، حضر ممثلي الخاص أيضا مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي دعا إليه رئيس الجماعة في أبيدجان للنظر في استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو واحتمال نشر قوات تابعة للجماعة في

البلد. وفي أعقاب الاجتماع، أصدر قادة الجماعة بيانا حثوا فيه جميع أصحاب المصلحة على الاستجابة لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة بغية الاتفاق على طرائق لتحقيق انتقال توافقي من خلال إجراء انتخابات في غضون ١٢ شهرا. وأوعز قادة الجماعة إلى المفوضية بنشر وحدة من القوات الاحتياطية للجماعة في غينيا – بيساو، بشكل فوري، لتيسير انسحاب البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح القطاع الأمني، والمساعدة في تأمين العملية الانتقالية، والاضطلاع بالأعمال التحضيرية للتنفيذ الفوري لخارطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. ويتضمن البيان إنذارا موجها إلى المجلس العسكري بقيام المنظمة في حال عدم تلبيته لجميع المطالب التي طرحتها الجماعة في غضون ٧٢ ساعة، بفرض جزاءات محددة الأهداف، بمفعول فوري، على أعضاء المجلس العسكري ومن يرتبطون بهم، وكذلك جزاءات دبلوماسية واقتصادية ومالية على غينيا – بيساو، مع احتمال اللجوء إلى المتابعة القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقرر أيضا قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء فريق إقليمي للاتصال والمتابعة معني بغينيا – بيساو على أن ترأسه نيجيريا ويضم أيضا ممثلين عن بنن وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغينيا، من أجل تنسيق تنفيذ قرار مؤتمر القمة بشأن غينيا – بيساو. وأخيرا، حث قادة الجماعة المفوضية على الإسراع بتنفيذ الخطة التشغيلية للجماعة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، ولا سيما في غينيا – بيساو، من خلال تعبئة الموارد المالية من داخل الجماعة ومن خارجها. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أُرسل وفد من رؤساء أركان الدفاع من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو لبحث مسألة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية مع المجلس العسكري. وفي أعقاب تلك المباحثات، أعلن أعضاء المجلس العسكري في مؤتمر صحفي أنهم وافقوا على نشر قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أفرج المجلس العسكري عن الرئيس المؤقت، رايموندو بيريرا، ورئيس الوزراء، كارلوس غوميز جونيور، اللذين غادرا مع وفد الجماعة الاقتصادية نحو أبيدجان.

٢٥ - ومن أجل دعم التنسيق الداخلي للمبادرات الجارية، ينظر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في إنشاء فريق اتصال معني بالأزمات في غينيا – بيساو، يضم ممثلين عن الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ويتولى المساعدة على تحسين تبادل المعلومات، وضمان تنسيق القرارات والإجراءات التي يتخذها أعضاؤه، وتمتين وحدة الهدف وتعزيز الدعم المتبادل بين الشركاء الدوليين لغينيا – بيساو. وفي غضون ذلك، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم المساعدة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف بناء السلام

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من أن هذه المساعدة لا تزال محدودة بسبب غياب سلطة مدنية شرعية فعلية.

خامسا – أمن الموظفين وسلامتهم

٢٦ – أوعز مسؤول الأمم المتحدة المكلف إلى موظفي الأمم المتحدة بأن يبقوا في منازلهم في يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل. وقد عاد جميع الموظفين إلى العمل عقب ذلك. ولم ترد تقارير عن حوادث أمنية فيما يخص الموظفين. وما زال حظر التجول العسكري الذي فرضته ''القيادة العسكرية'' في ١٣ نيسان/أبريل ساريا من الساعة ٢١/٣٠ حتى الساعة ٧/٠٠.

سادسا – الطريق للمضي قدما

٢٧ – من أجل تحقيق الأهداف ذات الأولوية وهي استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو وتنفيذ الإصلاحات الهامة في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، نظر الشركاء الدوليون لغينيا – بيساو في عدد من الخيارات.

٢٨ – وينطوي الخيار الأول على إجراء الوساطة بين أصحاب المصلحة الوطنيين بهدف تيسير التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة عن طريق التفاوض. وكما ذُكِر سابقا، فقد اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعل عدة خطوات هامة للشروع في عملية الوساطة هذه، بما في ذلك تعيين ألفا كوندي، رئيس غينيا، وسيطا لغينيا – بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد في الفقرة ٢٤ أعلاه، حث رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر القمة الذي عقدوه في ٢٦ نيسان/أبريل، جميع أصحاب المصلحة على الاستجابة للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية بهدف الاتفاق على طرائق انتقال توافقي من خلال إجراء الانتخابات في غضون ١٢ شهراً.

٢٩ – والخيار الثاني الذي يجري النظر فيه هو فرض جزاءات محددة الأهداف على من قاموا بالانقلاب العسكري ومن يؤيدونهم. وأعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية بالفعل عن عزمها على فرض جزاءات محددة الأهداف على قادة الانقلاب ومؤيديهم السياسيين والعسكريين، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول وغيرهما من التدابير، في حين يدرس الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات مماثلة. وقد يرغب مجلس الأمن أيضا في أن ينظر في هذا الخيار.

٣٠ - وثمة خيار ثالث هو احتمال نشر وحدات للتدريب والحماية، على النحو المتوخى بموجب خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية، للمساعدة على تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن والمساهمة في حماية مؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد، أحطت علماً بالقرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عُقد بشأن غينيا - بيساو في ٢٦ نيسان/أبريل، بإرسال قوة احتياطية إلى غينيا - بيساو، لكي تضطلع، في جملة أمور، بتيسير انسحاب البعثة التقنية الأنغولية، والمساعدة على تأمين العملية الانتقالية، والقيام بالأعمال التحضيرية من أجل التنفيذ الفوري لخارطة الطريق بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأحطت علما أيضا بموافقة المجلس العسكري على نشر هذه القوة.

٣١ - وهناك خيار أخير طلبه رئيس الوزراء، كارلوس غوميز جونيور، في رسالته التي وجهها إلي في ٩ نيسان/أبريل، وكرره وزير الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو مامادو ساليو ديالو بيريس، في بيانه المقدم لمجلس الأمن في ١٩ نيسان/أبريل، وهو نشر قوة لحفظ السلام أو قوة لتحقيق الاستقرار. وقد نظر في هذا الخيار أيضا المجلس الوزاري لجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية في اجتماعه الاستثنائي الذي عقد في ١٤ نيسان/أبريل بشأن الوضع في غينيا - بيساو. والغرض من هذه القوة أن تضطلع بما يلي: (أ) صون السلام والأمن؛ (ب) ضمان النظام الدستوري؛ (ج) حماية المؤسسات الوطنية والسلطات الشرعية والسكان؛ (د) ضمان إنجاز العملية الانتخابية؛ (هـ) المساعدة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. ويجب تقييم هذا الخيار بدقة والنظر فيه بعناية في حالة عدم نجاح جميع الخيارات السابقة في تحقيق الهدف المتمثل في العودة بالبلد إلى الحكم الدستوري.

سابعا - ملاحظات

٣٢ - ما زلت أشعر بقلق عميق من أنه بالرغم من إدانة المجتمع الدولي للانقلاب، ودعواته إلى العودة الفورية إلى الحكم المدني، فإن المجلس العسكري لا يزال متعنتا. وفي غضون ذلك، فإن الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد تزداد سوءا.

٣٣ - ويسرني أن الاتحاد الأفريقي وجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ظلت تشارك مشاركة كاملة في معالجة الأزمة في البلد. ويأمل المجتمع الدولي كله أن يرى عودة البلد إلى الحياة الدستورية الطبيعية بسرعة واستئناف برامج الإصلاح المهمة. ويجب أن تلقى الخطوات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة تأييدا كاملا. وفي هذا الصدد، أدعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك

''القيادة العسكرية'' والحزب الأفريقي، إضافة إلى الأحزاب الممثلة في البرلمان والأحزاب غير الممثلة فيه، إلى الالتزام بعملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية بهدف إيجاد حل مستدام للأزمة السياسية في البلد. وسوف يواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية في هذا الصدد.

٣٤ - ويجب أن يكون النهج المتبع في معالجة الأزمة في هذا البلد نهجا متدرجا، ومحسوبا بدقة، يبدأ بحوار ووساطة شاملين، يرافقهما جزاءات محددة الأهداف حسب المقتضى، لضمان عودة سريعة وسلمية إلى الحكم المدني.

٣٥ - وأؤيد تماما الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى المجتمع الدولي لتنسيق جهوده والتحدث بصوت واحد من أجل إيجاد حل للوضع في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، أحث جميع الشركاء الدوليين على تعزيز تعاونهم مع ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على أرض الواقع، والعمل معا بشكل وثيق لضمان الانسجام بين جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي وبناء السلام في غينيا - بيساو.

٣٦ - وأشجع الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو على أن يظلوا متمسكين بالعمل على المدى الطويل في البلد من أجل دعم شعب غينيا - بيساو في الوصول إلى الهدف المتوسط والطويل الأجل المتمثل في حل الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية. وأحث أيضا على القيام فورا بإصلاح قطاع الأمن.

٣٧ - وأما مشكلة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو فيجب معالجتها على وجه الاستعجال. فقد تبادلت القيادتان السياسية والعسكرية التهم بالتورط في تجارة المخدرات غير المشروعة. ومن شأن تضافر الجهود المبذولة لمكافحة هذه المشكلة أن تقطع شوطا طويلا في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو. وأدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التزامها وجهودها في مكافحة هذه الآفة عند نقاط الإنتاج والعبور والاستهلاك، وعلى أساس المسؤولية المشتركة من أجل التوصل إلى نتائج فعالة. وسيكون الدعم الإقليمي، المقدم من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حاسما لاستكمال الجهود الوطنية، حيث إن تلك الآفة تنتشر في أكثر من بلد ولا تقف عند الحدود الوطنية. ولذلك فإنني أرحب بقرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية بحث مفوضية الجماعة على التعجيل بالعمل على تنفيذ خطتها التشغيلية بشأن الاتجار بالمخدرات.

٣٨ - وينبغي لأي حل دائم لعدم الاستقرار في غينيا - بيساو أن يشمل إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان أن يقدم إلى العدالة المسؤولون عن الاغتيالات

السياسية، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في عام ٢٠٠٩، وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل الأنشطة ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات وانتهاكات النظام الدستوري. لقد حان الوقت لوضع حد لدوامة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو، وتهيئة بيئة سياسية مستقرة تساعد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان في البلد.

٣٩ - وأود أن أختم بالثناء على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب ممثلي الخاص، غانا فوفانغ، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وغير هؤلاء من الشركاء، لمساهمتهم المستمرة في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو، في ظل ظروف صعبة.